

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك
للفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ إلى ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢

أولا - مقدمة

١ - يسرد هذا التقرير الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الماضية عملا بالولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والممددة في قرارات لاحقة آخرها القرار ١٣٨١ (٢٠٠١) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١.

ثانيا - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر وقف إطلاق النار في القطاع الإسرائيلي - السوري وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك هادئة عموما باستثناء منطقة مزارع شبعا (المنطقة ٦) التي شهدت ازدياد النشاط النابع من المنطقة التي تعمل فيها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأشرفت القوة على المنطقة الفاصلة من مواقع ثابتة وبواسطة الدوريات لضمان خلوها من أي قوات عسكرية لأي من الطرفين. وأجرت القوة أيضا عمليات تفتيش نصف شهرية لمستوى المعدات والقوات في مناطق تحديد الأسلحة. ورافق أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الطرف المعني. وكما حدث في الماضي، فقد منع كلا الطرفين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض مواقعهما وفرضا بعض القيود على حرية تحرك القوة.

٣ - وواصلت القوة تقديم المساعدة إلى لجنة الصليب الأحمر الدولية في مجال نقل البريد ومرور الأشخاص عبر المنطقة الفاصلة. وفي حدود الوسائل المتاحة، قُدم العلاج الطبي للسكان المحليين بناء على طلبهم. وخلال الأشهر الستة الماضية، قدمت القوة مساعدة في عبور ٢٦ طالبا وطفل واحد. وبالإضافة إلى ذلك وفرت القوة الحماية في عرسين.

٤ - وفي منطقة العمليات، ولا سيما في المنطقة الفاصلة، لا تزال الألغام تشكل تهديداً لأفراد القوة والسكان المحليين. وأسفر برنامج الأمن في حقول الألغام، الذي أُطلق بالتعاون مع السلطات السورية، عن وضع علامات على العديد من حقول الألغام المعروفة وتلك التي لم تحدد سابقاً في المنطقة الفاصلة. وقامت القوة أيضاً بدعم الأنشطة التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للطفولة والرامية إلى توعية السكان المحليين بخطر الألغام.

٥ - وبقي قائد القوة ومعاونوه على اتصال وثيق مع السلطات العسكرية في كل من إسرائيل والجمهورية العربية السورية. وقد تعاون الجانبان عموماً مع القوة في تنفيذ مهامها.

٦ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، كانت القوة تتألف من ١٠٦٠ جندياً: من بولندا (٣٥٧) وسلوفاكيا (٩٤) وكندا (١٩٣) والنمسا (٣٧١) واليابان (٥٤). وبالإضافة إلى ذلك، قدم ٧٨ مراقباً عسكرياً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة المساعدة إلى القوة في الاضطلاع بمهامها. وأُرفقت بهذا التقرير خريطة تبين انتشار القوة.

ثالثاً - الجوانب المالية

٧ - اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٦٤/٥٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠١، مبلغاً إجماليه ٣٦ مليون دولار، أي بمعدل شهري إجماليه ٣ ملايين دولار، للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. وتنظر الجمعية العامة، في الوقت الراهن، في الميزانية التي اقترحتها للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٣. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢، فإن تكلفة استمرار القوة ستقتصر على المبالغ التي اعتمدها الجمعية العامة.

٨ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة للفترة الممتدة من تاريخ إنشائها حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ ما مقداره ١٥,٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام في التاريخ نفسه ١ ٤٥٥,٦ مليون دولار.

رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٩ - عندما قرر مجلس الأمن في قراره ١٣٨١ (٢٠٠١) تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لمدة ستة أشهر أخرى حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٢، دعا أيضاً الطرفين المعنيين إلى التنفيذ الفوري للقرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية تلك الفترة تقريراً عن تطورات الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وقد عولجت مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف

الصعد لتنفيذ القرار ٣٣٨ (١٩٧٣)، في تقرير الأمين العام إلى الجمعية العامة عن الحالة في الشرق الأوسط (A/56/480)، المقدم عملاً بقراري الجمعية ٥٠/٥٥ و ٥١/٥٥ المؤرخين ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

خامسا - ملاحظات

١٠ - لا تزال الحالة في القطاع الإسرائيلي - السوري هادئة عموماً. ولا تزال قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ للإشراف على وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن والاتفاق المتعلق بفض الاشتباك بين القوات السورية والقوات الإسرائيلية المبرم في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، تؤدي مهامها بشكل فعال بالتعاون مع الطرفين.

١١ - ومع ذلك فإن الحالة في الشرق الأوسط تتسم بدرجة عالية من التوتر، ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم وإلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. وآمل أن تبذل جميع الجهات المعنية جهوداً حثيثة لمعالجة هذه المشكلة من جميع جوانبها بغية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة ودائمة، على نحو ما دعا إليه مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٢ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك في المنطقة أمر أساسي. لذلك أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢. وقد أبدت حكومة الجمهورية العربية السورية موافقتها على التمديد المقترح. وأعربت حكومة إسرائيل أيضاً عن موافقتها.

١٣ - وإني إذ أقدم هذه التوصية، أرى لزاماً عليّ أن أسترعي الانتباه إلى العجز في تمويل القوة. فالاشتراكات غير المسددة تبلغ في الوقت الراهن نحو ١٥,٧ مليون دولار. ويمثل هذا المبلغ أموالاً مستحقة للدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتألف منها القوة. وإني أناشد الدول الأعضاء تسديد اشتراكاتها المقررة كاملة وعلى وجه السرعة، وتسوية جميع المتأخرات المتبقية.

١٤ - وختاماً، أود أن أشيد باللواء بو رانكر وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. فقد أدوا بكفاءة وتفان المهام الجسام التي كلفهم بها مجلس الأمن. وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي تزود هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة بمراقبين عسكريين للعمل في هذه القوة.

